الرئيس الأمريكي القادم
تصور استشرافي لسياساته

بقلم كورت كامبل – ميشيل فلورنوي: مركز الأمن الأمريكي الجديد

تواجه الولايات المتحدة قائمة متامية ومخيفة من التحديات الاستراتيجية : قلب الإنحدار والحاصل في مكانة أميركا العالمية؛ حماية أمريكا ومصالحها وحلفائها من الهجمات الإرهابية؛ تطوير إستراتيجية طويلة المدى وأكثر فعالية ضد المتطرفين الإسلاميين العنيفين؛ ضبط الإنتشار النووي؛ العثور على طريقة مسؤولة للخروج من العراق في حين المحافظة على نفوذ أمريكي في المنطقة كلها ؛ التجلد والصبر في أفغانستان؛ التعامل بحكمة مع التغيير المناخي العالمي؛ العمل بإتجاه أمن أكبر بمجال الطاقة؛ إعادة بناء قوات الأمة المسلحة؛ إستعادة الوضع المالي الطبيعي للبلاد ؛ إستعادة ثقة الشعب بكل أساليب عمل الحكومة ، وهذا غيض من فيض. فالرئيس المقبل للولايات المتحدة ، بصرف النظر عن حزبه السياسي، أو حزبها ، أو وجهة نظره العالمية المحددة ، سيواجه مجموعة قاسية وواضحة من التحديات العالمية والتي تتحدى التصوير السهل أو المعالجة.

وبالقدر الذي تعتبر فيه هذه التحديات مروعة ومخيفة ، فإن محاسبة صادقة ستكشف أيضا التوجهات الإيجابية والمكاسب القوية التي لا تزال الولايات المتحدة تتمتع بها في مجال العلاقات الدولية. فالقوات الواقعة تحت ضغط هائل، برهنت عن قوة مقاومة وعن مرونة ، بحيث أنها سوف تستمر بخدمة البلاد بشكل جيد في السنوات المقبلة. وكانت إدارة بوش قد ركزت، وهي محقة بذلك، على طبيعة الأخطار الطويلة الأمد التي يشكلها الراديكاليون الإسلاميون. فمن خلال اليقظة والحذر والعمل الشاق، وفرت أميركا على نفسها شر الهجمات منذ 09/11 وأطلق الرئيس جورج بوش شراكة إستراتيجية كبرى مع الهند ، ثاني أكبر ديمقراطية عالمية. أما العلاقات مع اليابان فقوية ، كما أنّ العلاقات مع الصين مستقرة نسبيا. وكانت هناك مبادرات هامة وجديدة هدفت إلى التخفيف من آلام الفقر العالمي وما نشأ عنه من إنتشار للأيدز. ويرهن الرئيس أيضا عن قيادة حقيقية في محاولته تشكيل مقاربة حزبية (ثنائية) شاملة بخصوص إصلاح قانون الهجرة.

إنّ الإرث الأمني الوطني للرئيس المقبل هو ، بالواقع، خليط معقد من التحديات والخيارات، وفي المقالة، نستكشف، وبعمق 9 عناصر أولية لهذا الإرث : كلفة حرب العراق؛ التمدد العسكري المبالغ فيه؛ الإستثمار الإستراتيجي؛ الإرباك؛ الإلهاء والمشاغلة؛ الإستخفاف بسيادة القانون؛ تنعيم القوة

والحلفاء المبعدين؛ التحرر الشعبي من الوهم؛ المديونية المالية؛ حكومة منقسمة وخائفة؛ وعهد أميركا المستمر والقادر.

إنّ تولي وإدارة هذا الإرث يجب أن يكون المهمة الأولية لي شخص يحتل ذلك المكتب الوحيد القابع في الجناح الغربي من البيت الأبيض. فالرهانات هائلة، وسيكون تحديد الطريق إلى الأمام بما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي الشغل الشاغل للرئيس المقبل والرؤساء الآخرين من بعده. وبسبب هذا الإرث المخيف، سيكون لدى رئيس الولايات المتحدة عدد من الخيارات المفرطة الصعوبة، ومع ذلك الحاسمة حتما، لصنع مخطط حول طريق أمريكا الجديد إلى الأمام في العالم. إذ على الرئيس المقبل أن يسعى لاستعادة المصداقية والسلطة الأخلاقية الأمريكية، إعادة تعريف القيادة الأمريكية ما بعد حقبتي الحرب الباردة و 9/11 وإعطاء إشارة للشعب الأمريكي والعالم بأن تصحيحا أساسيا للمسار بدأ يحصل. وهذا لن يتطلب فقط خطابا جديدا، وغنما سيتطلب أفعالا، وهو الأمم بكثير.

وسيكون من الإلزامي بالنسبة للرئيس المقبل أن يبرهن، باكرا وبوضوح، بأنّ الولايات المتحدة تعتنق إستراتيجية أمنية وطنية جديدة، وبأنها تتبنى مقاربة جديدة لإستثمار قوتها في العالم – مقاربة قوية، براغماتية وذات مبادئ. ويجب أن تكون مقاربة كهذه متأصلة في القيم التي أسّست على أساسها الجمهورية، مع الأخذ بالحساب التغييرات الأساسية في المحيط الأمني الوطني، وتكون قادرة على الفوز بدعم الشعب الأمريكي والمحافظة عليه.

وسيكون على الرئيس إقناع الشعب الأمريكي وممثليه في الكونغرس برفض الدوافع والرغبات الإنعزالية الجديدة (سياسة وطنية قائمة على رفض إقامة العلاقات السياسية والتجارية مع الدول الأخرى) التي قد يشعرون بها نتيجة العراق لاعتناق صيغة أذكى وأكثر إنتقائية للشراكة. فتاريخ أمتنا وقتها - الإقتصادية، العسكرية والثقافية - تعطي الولايات المتحدة دورا فريدا في العالم. فهي كانت، وستظل، القائد البارز في المجتمع الدولي، ونحن لا نستطيع حماية مصالحنا أو تطويرها في عالم متعولم إن لم نستمر بالعمل بذلك الدور.

لكن مع هذا الدور الفريد تأتيّ المسؤوليات العظيمة والكبرى، فالكيفية التي سنستثمر بها قوتنا ونفوذنا ستعزز، أو ستقوض، سلطتنا الأخلاقية.

وللتحرك قدما، هناك 6 مبادئ يجب أن توجّه الإستراتيجية الأمنية الوطنية الأمريكية الجديدة، وهي :

- يجب أن تكون الإستراتيجية الأمريكية مبنية على أساس البراغماتية بدلا من الإيديولوجية.
- يجب أن تكون مسألة الشراكة الأمريكية أذكى وأكثر إنتقائية.
- يجب أن تلعب الولايات المتحدة وفق القوانين، بأن تكون مثالا يُحتذى باحترام سيادة القانون.
- يعتبر الحلفاء والشركاء أساسيين أكثر من السابق بسبب طبيعة التحديات التي نواجهها.

- القوة العسكرية ضرورية، لكنها ليست كافية للتعامل مع تحديات القرن 21؛ فالمشاكل المعقدة تتطلب حلولا تندمج فيها كل وسائل قوتنا الوطنية.
- على الولايات المتحدة أن تبقى ملتزمة بالمناطق الشديدة الأهمية حول العالم.

أما هذه المبادئ فيجب أن تؤدي إلى أفعال صلبة. وفي حين أنّ على الرئيس المقبل التعامل، في النهاية، مع سلسلة كاملة من التحديات الموروثة، بدءا من الانتشار النووي وصولا إلى التغير المناخي، فإنّ هناك 10 خطوات عليه، أو عليها - إتخاذها مبكرا للمحافظة على مصداقية نفوذ، وقوة أمريكا، وهي :

1) الإنتقال إلى خارج العراق :

إنّ الطريقة الوحيدة للبدء بالحد من الأضرار الإستثنائية التي تسببت بها حرب العراق للمصداقية الأمريكية وإستعادة الوضع السابق، وهي البدء بإنهاء التورط الأمريكي في الحرب. إلا أن على الولايات المتحدة أن تنتبه جدا إلى مسألة تجنب حصول إنسحاب متهور يمكن أن ينتهي بكارثة أكبر، حتى بالنسبة للعراق والشرق الأوسط الكبير، غذ على الولايات المتحدة أن تتبنى إستراتيجية جديدة والبدء بإنتقال ممرحل مُعيّر بطريقة تحمي مصالحها الأكثر جوهرية - لا ملاذات آمنة للقاعدة، لا حرب إقليمية، ولا إبادة جماعية - في الوقت الذي يتم فيه تخفيض الوجود العسكري الأمريكي على مدى السنوات القليلة المقبلة.

2) إستراتيجية أمريكية مراجعة بدقة ومطورة للنزاع الطويل ضد متطرفي العنف :

الإستيعاب بأن النضال ضد المتطرفين الإسلاميين العنيفين بصفته "حربا على الإرهاب" كان سيء التوجيه ومضرا بمكانة أمريكا الدولية. وفي حين أن هذا التطرف العنيف حقيقي ويجب الإنكباب عليه كأولوية أولى، فإنّ إطار الحرب على الإرهاب ليس مثمرا. إن إعادة فهم وتاطير الإستراتيجية الأمريكية بالحرب على الإرهاب باكرا في الفترة المقبلة يجب أن يكون أولوية أولى للرئيس المقبل.

3) تجديد نشاط عملية سلام الشرق الأوسط :

لدى الولايات المتحدة دور أساسي، ضروري وفريد لتلعبه في رعاية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. فبسبب مركزية هذه القضية لخلق استقرار وسلام دائم في منطقة شديدة الأهمية كهذه وصدى ذلك في العالم الإسلامي الكبير، من الملزم أن ترتفع عملية السلام، مرة أخرى، إلى مستوى الأولوية الأولى للرئيس المقبل.

4) التأكيد على الإلتزام الأمريكي بسيادة القانون وفرضه بقوة :

على الرئيس المقبل القيام بعدد من الأعمال الصلبة ليبرهن عن الالتزام الأمريكي المتجدد بسيادة القانون. وعلى الولايات المتحدة، تحديدا، ان تقوم بما يلي : إغلاق مراكز الاعتقال في القاعدة

البحرية الأمريكية في غوانتانامو/ كوبا؛ التخلي عن ممارسة الأداء الإستثنائي؛ الإلتزام ببنود جنيف الأربعة في سياق ما يُدعى بالحرب على الإرهاب؛ البدء ببرنامج منهجي بخصوص جلب الإرهابيين المشتبه بهم وإخضاعهم إلى أنظمة قانونية أمريكية ووطنية أخرى شاملة قدر الإمكان؛ والعمل مع الكونغرس، حيثما يكون الأمر ضروريا، لضمان طرق ملائمة وأكثر شرعية لإحتجاز وإستجواب الإرهابيين المشتبه بهم، في حين لا يزال يكون مسموحا لهم بالبقاء ضمن النظام القانوني، وإنعقاد المجتمع الدولي للإنكباب على أي نقص وقصور في النظام القانوني الدولي وتصحيحه.

5) رفض الحرب الوقائية:

لأجل المحافظة على المصداقية الأمريكية، على الرئيس المقبل أن يعاني لكي يقلب الانطباع السائد بأن الولايات المتحدة ستقوم بإستخدام القوة على اساس أحادي، وغالبا إستباقي، من دون تقيّد وإلتزام بالقانون الدولي. وفي حين أن عليه، أو عليها، المحافظة، بالتأكيد، على الحق التقليدي بإتخاذ عمل إستباقي في حالة الدفاع عن النفس، فمن الملزم أن يوضح الرئيس المقبل بأن الولايات المتحدة تزمع ممارسة هذا الحق فقط في الظروف القصوى، مثل مواجهة هجوم وشيك.

6) تحديد مجموعة أولويات إستراتيجية أوسع ومواصلة العمل عليها

منذ عملية العراق، والولايات المتحدة تعاني من حالة قصوى من قصر النظر الاستراتيجي، فالحرب في العراق غطت، على الدوام على كل قضية أخرى ذات معنى إستراتيجي لمصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل. إذ يجب الشروع بجهد مخطط ومنجز على نحو جماعي لضمان أن تنال التحديات الهامة، لكن المهملة، تركيزا وإهتمام وموارد من مستوى أعلى.

7) إنعاش التحالفات والشراكات الأمريكية وإحياء المؤسسات الدولية:

تسببت مقاربة إدارة بوش: "أنت إما معنا أو ضدنا" بخصوص العلاقات الدولية في بداية أحداث 11 أيلول بخسارة جدية لنا لعدد من علاقاتنا الثنائية. فقد جعلت عددا من حلفاء أمريكا يتساؤلون عما إذا كانت المصالح المشتركة، مفاهيم التهديد، والإستراتيجيات التي حددت علاقاتهم مع الولايات المتحدة لعقود عديدة، لا تزال موجودة. وعلى الرئيس المقبل أن يواجه هذه القضية المستقبلية مع كل حليف من حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين والإثبات، مرة أخرة، بأنّ أمريكا مستعدة للعمل مع الأصدقاء والحلفاء لتعزيز المصالح العالية.

8) الإستعداد مسبقا لإستخدام القوة الناعمة الأمريكية:

على الرئيس المقبل أن يتحمل ويقاسي لكي يقلب الإنطباع السائد بأن الولايات المتحدة ليست حساسة تجاه المشاكل التي تحدد الحياة اليومية لأكثرية شعوب العالم: الفقر، المرض، الحاجة للمياه النظيفة، التآكل البيئي، شح الفرص الإقتصادية، النقص الحاصل بالمشاركة السياسية في مجتمعات هذه الشعوب.

وللولايات المتحدة مصلحة بالإنكباب على هذه الظروف، ليس فقط لأن ذلك هو الأمر الصحيح الواجب القيام به، وبأن القيام بذلك سيحسن، بالتأكيد، صورة أمريكا في الخراج، وإنما لأنّ هذه الأمور هي الظروف نفسها التي تؤدي إلى إرتفاع حالة اللاإستقرار والصراع ولذلك، على الرئيس المقبل أن يكون سباقا وأكثر إستعداد لإستخدام الوسائل اللاعسكرية، كالمساعدات الإنسانية، مساعدات التطوير لتخفيض حالة الفقر، وبناء القدرات الإقتصادية ، وكذلك برامج المجتمع المدني الأمر يعزز الديمقراطية والحكم الجيد.

9) المحافظة على مجموعة القواعد المالية الضابطة :

على إمتداد السنوات العديدة الماضية، كانت الحكومة الفيدرالية تستدين على حساب مستقبل البلد. فالعجز المالي الفيدرالي قد بدأ لتوه بالهبوط من المستويات القياسية، كما تزايدت نسبة الإقتراض من المصادر الخراجية بشكل لافت، أما الحل لهذه المشاكل، فستكون حبوبا صعبة البلع، لكنها حيوية للعافية الإقتصادية المستقبلية البلاد. إذ سيكون على الرئيس المقبل، بالعمل مع الكونغرس، التراجع عن أجزاء من إقتطاعات بوش الضريبية، على الأقل، والبحث عن الموازنة في مجالات حيث يمكن التخلص من الإنفاق المفرط.

إن القيام بذلك سيمهد الطريق، وبشكل كبير، أمام إعتمادنا على الإستقراض الخارجي المفرط، تعزيز الدولار، والتخفيف من العجز المالي الفيدرالي في العملية.

10) إنعاش الجيش الأمريكي وضمان إستخدامه الحكيم :

على الرئيس المقبل أن يعطي الأولوية للإنكباب على الضغوطات التي أدت إلى أن تصبح "كل قوة التطوع" قريبة من نقطة الإنهيار. وسيتطلب إنعاش الجيش، أيضا تكييفه ليُلبي تحديات مستقبلية. ولأنّ جيش اليوم هو أقرب ما يكون للقتال بحسب خطط حروب كبرى ضد جيوش تقليدية، فإنّ عليه الخضوع لبعض التغييرات الهامة ليكون مستعدا بالكامل لتلبية تحديات المستقبل اللامنتظمة. بالإضافة إلى ذلك، ولأن التشكيك المحلي والداخلي حول إستخدام القوة العسكرية في بداية حرب العراق سيجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة للرئيس المقبل إستخدام الجيش الأمريكي كأداة للسياسة الأمريكية، فإنّ على الرئيس المقبل أن يعزز العمل على حوار واسع مع الشعب الأمريكي وحلفاء أمريكا حول الوقت المناسب - أو غير المناسب - لإستخدام القوة في المحيط الأمني الجديد.

أما الإنكباب على هذا الإرث فلن يتطلب اقل من إعادة تأطير أساسية للدور الأمريكي في العالم، وتطوير مقاربة أكثر إندماجا بكثير للأمن الوطني، وهي المقاربة التي تحسن تدبير كل وسائل قوتنا الوطنية وتوظفها بالكل. وسيكون الرئيس المقبل بحاجة لإستعادة الثقة الشعبية والدولية بقدرة الولايات المتحدة على إستخدام قوتها بطرق حكيمة، مسؤولة، ولأجل الخير العام.

وسيكون هو ، أو هي، بحاجة لأن يبرهن عن تقدير متجدد لضرورة التحالفات، الشراكات، والإئتلاف للإنكباب على معالجة المشاكل العالمية والتهديدات الأممية، وهذا الأمر سيتطلب إستراتيجية أمنية وطنية أكثر إندماجا ، تستخدم، وبالكامل، وسائل غير عسكرية تكدس فوقها الغبار في السنوات الأخيرة؛ مثل ديبلوماسية متعددة الأطراف، العقيدة الإقتصادية (القدرة على الإقناع)، والقيمة المسؤولة عن القانون الوطني والدولي. وربما يكون الأمر الأكثر نتيجة الذي يمكن للرئيس القيام به هو إتخاذ خطوات صلبة وظاهرة للعيان للبدء بإستعادة المصداقية الأمريكية في الخارج.

في وجه الجماهير المتشككة في الوطن وما وراء البحار، والأمة والكونغرس المنقسمين بعمق، والحلفاء القلقين والمتحررين من الأوهام وكذلك الخصوم والأعداء الأشرار المتوحشين والمتمسكين بوجهة نظرهم، سيكون التخطيط لهذا الطريق الجديد لأمريكا إلى الأمام، على الأرجح، التحدي الأكثر صعوبة وإزعاجا وإستهلاكا للوقت الذي سيواجهه الرئيس، كما سيكون الأكثر أهمية. فهو سيحدد على الأرجح مكانه (الرئيس)، أو مكانها ، في التاريخ، أما الأهم، فهو كيف سيدير، أو تديرون الإرث الذي سيحدد في جزء كبير منه ما إذا كان الأمن والنفوذ الأمريكي سيزداد ويتعاظم، أم أنه سيتضاءل ويتناقص أكثر حتى في السنوات المقبلة.